الفساد السياسي والحكامة: القيمة النظرية والخلفية الإيديولوجية

د. عبد العالي عبد القادر

أستاذ محاضر –أ- جامعة الطاهر مولاي، سعيدة

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية تناول الجانب النظري لمفهوم الحكامة، وعلاقته بالفساد السياسي، والمفهوم الإجرائي ومؤشرات الحكم الجيد أو الحكمانية والفساد السياسي،وذلك بمحاولة الكشف عن الخلفية الايديولوجية لهذا الخطاب التنظيري والذي يندرج ضمن أدبيات ما بعد المدرسة التنموية وكتعبير عن السجال بين التصور العالمثالثي القائم على مقولات: الاعتماد المتبادل اللامتكافئ والهيمنة والتبعية وتعميق التخلف، والمنظور الناقد له والذي يستقي أسسه الفكرية والمنهجية من الليبرالية بنسخها المتنوعة، فنتيجة رد فعل للنقد المتزايد للمنظور التنموي بمختلف توجهاته والأزمة التي وقع فيها، لاسيما المنظور الوظيفي الينائي، والمؤسسية الجديدة، وعلى السواء من ذلك الماركسي والماركسية الجديدة، ومنظور التبعية الاقتصادية ومنظور الهيمنة للغرامشية الجديدة. ومن خلال تفكيك الخطاب السياسي حول موضوع التخلف والتنمية، يبدو منظور الحكم الجيد شديد التمسك بمقولة الفساد السياسي كمتغير تفسير رئيسي لواقع التخلف وطبيعة الحكامة ذات النتائج المحدودة تنمويا لمحاولة تفسير تعثر التنمية في البلدان المتخلفة، والبديل هو منظور تكاملي يجمع بين المنظور الحكماني gouvernance perspective من جهة والمنظور التنموي الجديد للنظريات الجديدة للاقتصاد السياسي كبديل نقديا لنظريات التبعية بصيغتها التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الحكم الجيد، الحكمانية، النظام السياسي، المؤسسة، الايديولوجيا، التبعية، الاقتصاد السياسي، التنمية.

Abstract:

This paper attempt to treating the theoretical aspect governance concept, and its relations political corruption, and throughout of procedural concepts and indicators of good Governance and corruption, this uncovers ideological background of governance discourse within the literature of post-development school and display the debates between third world perception based on dependence approach, and its terms: asymmetric exchange, subordination and deepen underdevelopment. and the counter-critics relaying on intellectual and methodological foundations of liberalism multiple versions. As a result to the growing criticism of the developmental perspective, by different theoretical orientations and approaches like: new institutionalism, Marxism, new Marxism new, dependence theory, and Gramcian domination theory. Through the dismantling of political discourse on the subject of underdevelopment and development, the perspective of good governance severe seem to stick proverb political corruption as a variable key explanation for the reality of underdevelopment and the nature of governance with limited results developmentally to try to interpret the stalled development in underdeveloped countries. The alternative is an integrative perspective that combines governance perspective with the new theories of political economy.

Keywords: corruption, good governance, Governance, the political system, organization, ideology, dependency, political economy, development.

مقدمة:

يعتبر الفساد السياسي من القضايا التي تشغل حيزا واسعا في التقارير الإعلامية والسنوية لمراكز الأبحاث والهيئات والمؤسسات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية، وتقترح لذلك برنامجا ونموذجا للتسيير والحكامة يقوم على مفهوم الجودة ومجموعة من المواصفات، تشكل في المحصلة ما يسمى بالحكم الجيدGood governance ، (ترجمة ال Governance إلى العربية تثير مشكلة المصطلح المناسب هل هي: الحكمانية، الحوكمة، الحاكمية، الحكامة. وإذا أضفنا إلى ذلك: مفهوم Good governance هل هو الحكم الراشد، الحكم الرشيد، لذا اخترنا في هذه الدراسة، مصطلح الحكم الجيد، لأنه ليناسب المعنى الأصلي المترجم، ولأن الرشيد والراشد يحيل الى معاني وإيحاءات أخرى في اللغة العربية)، هذه الورقة البحثية تبحث في الأسئلة التالية: ما هي العلاقة بين الفساد والحكم الجيد، وهل يصلح المفهومان في تفسير الأوضاع السائدة في العالم الثالث، وهل يعتبران ضمن اقتراب شامل يفسر مسألة تعثر التنمية السياسية والاقتصادية ويمكن من خلالها إعطاء منظور تفسيري له يسمح باستنباط خريطة طريق ووصفة للخروج من الحلقة المفرغة لمعيقات التنمية؟ ويسمح باستنبات نمط جيد من الدمقرطة في العالم الثالث، أم أن وراء هذه المفاهيم خلفية إيديولوجية وخطاب سياسي يحاول تغطية حقائق أكثر عمقا من تلك التي يحاول إبرازها كمتغيرات مفتاحية، من أجل تبرير الأوضاع الراهنة. ولتناول هذا الموضوع ينبغي مناقشة علمية وتحليل مفهومي، والقيمة البحثية والنظرية لهما من خلال محاولة مسحية للأدبيات الحكامة والفساد والتي أصبحت من الكثرة والتوظيف في الخطاب السياسي بحيث طغت على التحليل العلمي و، هل لهما قدرة في تفسير الأوضاع التي تعرفها الدول التي تعاني من عدم الاستقرار والفقر والفساد، أم أنهما مفهومين يعكسان رؤية وبرنامج غربي.

الفساد، الحكامة والمفهوم التحليلي لهما:

ما يلاحظ على تعريف الفساد، وتعريف الحكم والحكم الجيد هو تعدد التعريفات الآتية عن تعدد الاقتراب، والاستعمالات في الحقول البحثية وربط كلا المفهومين ببعض الاهتمامات مثل الديمقراطية، التنمية الاقتصادية والسياسية. فالتعريف التحليلي والإجرائي لكلا المفهومين، يكشف عن مؤشرات مندمجة ومشتركة بين المفهومين، بحيث أنه في بعض الدراسات، يكون الحكم الجيد عبارة عن غياب الفساد، أو مؤشرات الفساد هي نفسها مؤشرات الحكامة ومؤشرات الحكامة تحتوي على مؤشرات الفساد.(Daniel, 2011, P.46) ويحتاج الأمر إلى تفكيك ومعالجة تحليلية للمفاهيم والمؤشرات.

فالفساد والفساد السياسي من المفاهيم التي بدورها تتعدد تعريفاتها بتعدد الاقترابات التي تنظر إليها، وانطلاقا من طبيعتها، فمن خلال الاقتراب السياسي العام، فالأنظمة السياسية التي تكرس الفساد والمسماة الكليبتوقراطية Kleptocracy ، تعكس المقولة الشهيرة: السلطة المطلقة مفسدة

مطلقة، فالفساد يصبح آلية حيوية في استمرار الحكم والسلطة في ظل هذا النوع من الأنظمة السياسية حيث تتكرس ممارسات أخرى تقترن بالفساد: من زبائنية، محسوبية، إراثية، أبوية، شعبوية..الخ، (Christian and Charap, 1999) ولكن في ظل غياب الكثير من العناصر التي يتطلبها الاستقرار السياسي ذات الطبيعة المؤسسية تصبح ممارسات الفساد لدى النخب الحاكمة والسلطة أحد آليات التوازن والاستقرار، وفق نموذج البقاء في الحكم Selectorate. (Mesquita et all, 2005) ودراسات أخرى مختصة بدراسة المناطق، أثبتت أن انتشار الفساد يختلف باختلاف نمط النظم التسلطية Authoritarian regime، فالنظام التسلطي ذو طابع الشخصي Personalistic Regime والأنظمة الفرعية له، هي من أكثر الانظمة السياسية ميلا وتشجيعا للفساد، إذا ما قونت بأنظمة الحزب الواحد والأنظمة التسلطية العسكرية، وذلك عن طريق السوق السوداء للتوجيه وشبكة العلاقات غير الرسمية المشخصنة. (Eric and Miriam, 2010, P.20)

وأهم هذه التعريفات والتي هي أكثر اعتمادا تلك التي تربط سلوك الفساد باستغلال المنصب والمصالح العامة لأغراض شخصية، ومن أشهر هذه التعريفات تعريف جوزيف ناي للفساد بأنه" هو سلوك ينحرف عن المهام الرسمية للدور العمومي بسبب منافع شخصية، ويسعى لانتهاك القواعد من اجل ممارسة بعض التأثيرات التي تنطلق من المصالح الخاصة" (josef, 1967, P.417). وهذا التعريف ينتمي إلى أحد تقاليد ثلاثة أساسية في تعريف الفساد، (Mény and Louis, 2001, P30) التقليد الأول وعلى غرار تعريف جوزيف ناي، وصموئيل هنتغتون، يركز على محورية المنصب في تعريف الفساد، ورغم قوة هذا التعريف وعمليته، حيث يمكن بناءا على المعايير القانونية والمؤسسية في دراسة سلوك الفساد عبر العديد من المجتمعات والدول، لكن في الوقت نفسه، يغفل أبعاد أخرى من الفساد غير الرسمي، والفساد الذي يتم تمريره عبر إجراءات قانونية سليمة، وهنا يأتي التقليد الثاني في تعريف الفساد والذي يركز على مقولة السوق، حيث ترى روز اكرمان أن الفساد هو "كل المدفوعات القانونية وغير القانونية لصالح بعض الفاعلين، لكن لا يتم نقلها إلى الرؤساء (او السلطات العليا) كما يشمل الفساد أنشطة قانونية لها نتائج على السياسات العامة مثل تمويل الحملات الانتخابية وكسب التأييد". (Susan, 2008, P.66)

والتقليد الثالث يركز على مفهوم الرأي العام والمصلحة العامة، حيث يعرف الفساد أنه توظيف المنصب او المصلحة العامة من قبل بعض المجموعات أو الأفراد لمصالح خاصة وأنانية. يبقى الجامع المشترك لهذه التعريفات هو ان الفساد يعتبر نوع من السلوك المنحرف عن معايير محددة، وهذا النقاش المفهومي ينعكس في طريقة دراسة الفساد، وقياسه وتصنيفاته، حيث يعتبر مقياس الشفافية الدولية الصادر عن المنظمة غير الحكومية للشفافية الدولية، والتقريرات الصادرة عنه، احد مقاييس الفساد الاكثر انشارا واعتمادا، لكن هناك عيوب منهجية في دراسة وقياس الفساد عند مقياس IT، (Lambsdorff, 2005, P.38) حيث تبقى مجرد مدركات ونظرات نمطية للفساد، بدل مؤشرات فعلية له، وتعتمد على عينات محدودة من الإعلاميين ورجال الأعمال، مما يطرح تساؤلات حول صدقية هذه

العينات ومدى صحة تمثيلها للمجتمع البحثي. لكن نقطة القوة في مؤشرات مدركات الفساد أنها تستقي معطياتها من عدة مصادر مختلفة لمؤسسات بحثية دولية مثل: المنتدى الاقتصادي العالمي، معهد غالوب الدولي ..الخ.

نأتي إلى مفهوم الحكامة Governance فهو يعني طرق و إجراءات اتخاذ القرارات، بغض النظر عن كيفيتها وتقييمها، وهنا يبرز تعريف البنك الدولي للحكامة : "الطريقة التي تمارس بها السلطة من أجل تسيير موارد البلد الاقتصادية والاجتماعية بغرض التنمية" (Kaufmann et all, 2008, P.01). أما الحكم الجيد فقد تم تعريفه على أساس انه مفهوم مركب من عدة مؤشرات، فمن هذه المكونات، هناك ثمانية خصائص أو ميزات يتسم بها، وهي: المشاركة، الميل نحو الإجماع، الشفافية، المحاسبة، الاستجابة، الفعالية و الكفاية، المساواة، وحكم القانون. (United Nations, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific) وفي درسات أخرى أضيف لها: حكم القانون، الشرعية، الديمقراطية التعددية، النظرة الإستراتيجية. (O. P. Dwivedi good governance in: encyclopedia of political science)هذه الخصائص هي ذاتها وصفة للحد من الفساد السياسي والإداري، بحيث ان افتقادها يدل على وجود الفساد وانتشار سلوكاته المنافية لمتطلبات الشفافية. والحكم الجيد أتى في سياق اقتراح بديل للمعضلة التنموية، وينظر في أسبابها على ضوء الفساد وعدم التحكم في الموارد، فهو حسب أغنيس بويلو هو محصلة لرؤيتين في الحكمانية أو الحكم، وجهة تقنوقراطية ووجهة ديمقراطية (Agnes Pouillaud, La Bonne Gouvernance) .

إن الصلة بين المفهومين لها أهمية تحليللية و تفسيرية ومعيارية في الوقت ذاته، من حيث الكشف عن الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في اتخاذ القرارات، والبنيات الظاهرة والمستترة لاتخاذ القرار. وفي هذه النقطة، فإن الاقتصار في دراسة الحكم الجيد و فعاليته في وضع حد للفساد، لا تتوقف على تحليل الأداء الحكومي باعتبار الحكومة والإدارات الحكومية كامتداد لها فقط. فالحكم وعلاقته بالفساد يمتد ليشمل فواعل أخرى لها صلة بالحد من الفساد أو الحد من انتشاره مثل الشركات التجارية، المنظمات غير الحكومية، مراكز الأبحاث، القادة الدينيون، المؤسسات المالية والأحزاب السياسية، والنقابات، وحتى فواعل أخرى لها تأثير في اتخاذ القرارات بطرق غير شرعية وبعيدة عن الجانب الرسمي مثل منظمات الجريمة المنظمة.

تصنيفيات الفساد والحكم الجيد:

هناك مجموعة من التصنيفات للفساد، وكل تصنيف يهدف إلى رؤية تحليلية لمسلك الفساد وطبيعته، فعلى سبيل المثال تنطلق روز اكرمان من تصنيف ثنائي يميز فيه نوعين من الفساد بحسب الارتقاء في الهيراكية السلطوية : الفساد في المستوى الأدني، والفساد الكبير في المستوى الأعلى، فالنوع الأول هو الذي يحدث على مستوى البيروقراطيات الصغيرة تجاه المواطنين أو الذي تتمكن فيه بعض المجموعات على غرار الجريمة المنظمة، من السيطرة على الإدارات المحلية. أما النوع الثاني فهو الذي

يرسم معالم لنظام سياسي قائم على الفساد و احتكار مصادر السلطة والمال. (سوزان، 2003، ص.225) وهناك تصنيفات أخرى تركز على الحوافز والهدف التي يقوم عليها سلوك الفساد، من ذلك تصنيف سيد ألاتاس فقد اقترح تصنيف للفساد على أساس حوافزه وهو سبعة أنواع من الفساد: الفساد التعاملي transaction الذي يحدث بغرض تمرير الصفقات، الفساد الارغامي extortive أو الابتزازي، الفساد الدفاعي، الفساد الناجم عن المحاباة nepotism، الفساد الانعكاسي autogenic، والفساد التدعيمي (Alatas, 1990).

أما تصنيفات الحكامة فهناك ميل لتصنيفها ضمن ثنائيات الجيد وغير الجيد، او من خلال سلم تقييمي وقياسي لدرجات الحكامة، كمحاولة إمبيريقية للتخلص من النقاشات المعيارية والإيديولوجية حول الحكم الجيد، بناءا على النتائج التي يتركها في الواقع التنموي. كما يقترح بعض الدراسين تصنيف مستويات الحكامة ضمن نموذجين أساسيين: نموذج توزيع السلطة والتخصص القطاعي مثل النماذج القائمة على الفيدرالية، والنموذج الثاني للحكامة هو النموذج على تخصص المهام، والقائم على العضوية المشتركة للقطاعات المختلفة للبلد (Liesbet and Marks, 2003, P.43).

النتائج السياسية للفساد وأثره على الحكامة:

يقترن الفساد بجملة من المشاكل القائمة، تصب كلها في ازدياد عدم الاستقرار السياسي في الدول التي تفتقر إلى الحكم الجيد وحكم المؤسسات، حيث يرى صموئيل هنتغتون ان الفساد له جانب ثقافي واجتماعي، حيث أنه يتفاقم في مراحل من تطور المجتمعات، ويرتبط": "مداه إلى حد كبير بالعصرنة الاجتماعية والاقتصادية السريعة"(صامويل، 1993، ص.81)، ويرى بان العصرنة Modernization تساهم في تفاقم الفساد عن طريق ثلاثة طرق: فالعصرنة أو صدمة العصرنة هي تغير سريع ومفاجئ في القيم الثقافية، بحيث يصبح ماكان مقبولا في المبادئ التقليدية، غير مقبول وفاسد، فالعصرنة تؤدي إلى تصعيد في القيم ضمن حالة من الطهورية (البيوريتانية) القيمية، وثانيا تساهم العصرنة في خلق مصادر جديدة للثروة والسلطة، ويحاول النظام السياسي استيعاب الفئات الجديدة عن طريق الفساد، وثالثا مرحلة العصرنة أو التحول السياسي نظم سياسية أكثر حداثة وعصرنة، تشجع على الفساد، عن طريق تزايد التشريعات والقوانين والتي لا تكون في صالح فئات من المجتمع، وبالتالي ينشأ حافز انتهاك القوانين، وفق معادلة: "مضاعفة القوانين تتضمن مضاعفة الفساد"، (صامويل، 1993، ص.81).

ومن جانب آخر فانتشار الفساد يولد مجموعة من النتائج مثل: فقدان ثقة المواطنين بالإدارة، وتحول الإجراءات الإدارية إلى عمليات بطيئة ومكلفة ومتعسفة وظالمة، وانتشار عدم الثقة اجتماعيا، وتفكك الشبكات الاجتماعية للثقة وانهيار الرأسمال الاجتماعي، وينعكس من الناحية الاقتصادية في هدر الموارد، وازدياد تكلفة السلع والخدمات، وهي جملة من العوارض توقع الدول في الأزمات الاقتصادية والسياسية، وفي الفشل أو في خانة الدول المهددة بالفشل. (من الملاحظ في العديد من

التقارير الخاصة بمؤشرات الفشل، إن الدول التي تحقق مستويات عالية في مؤشر الفساد، تحقق مؤشرات عالية ايضا في مؤشرات فشل الدولة، فهي إما دول تقع حسب صندوق السلام، إما ضمن الدول الفاشلة، او الدول المهددة بالفشل. انظر تقارير الشفاهية الدولية، وتقارير صندوق السلام).

وفي الدول التي تتمتع بمقدار من الديمقراطية فالفساد السياسي يقطع الصلة بين اتخاذ القرار الجماعي الذي يمثل قرار الجماهير المعنية بالقرارات العامة وبين اتخاذ القرارات الصادرة عن المؤسسات الحاكمة والتي تفتقد إلى الشفافية، إنه يضر بآلية العمل الديمقراطي، وفي الوقت نفسه يعتبر الفساد في الحملات الانتخابية على سبيل المثال أحد المحاور التي ينصب عليها نقد الديمقراطية الليبرالية الحديثة، باعتبارها بلوتوديمقراطيات يمكن للنخب الثرية بمقتضى الموارد التي يملكونها التحكم في العملية السياسية لصالحهم كقلة متفوقة ومهيمنة، وهذا أحد الانتقادات المحورية التي تركز عليها اقترابات النخبة تجاه الديمقراطيات الحديثة، وانها امتداد وإعادة إنتاج للأنظمة البلوتوقراطية في الفكر اليوناني القديم. (Giglioli, 2015) وعلى مستوى الشبكات الاجتماعية، فإن الفساد سيعمل على إضعاف الحكامة في المجتمع المدني، وبالتالي سيعمل على تقليص أفق العمل الجمعوي، والأمر لا يتوقف عند هذا فمن منطلق نقد مفهوم الفساد السياسي الذي يرى البعض ان التعريف الشائع المتعلق بأنه الاستعمال المتعسف للمنصب العام لمصالح شخصية، فهو تعريف غير تام بما فيه الكفاية، لأنه لا يشمل كل أبعاد و أنواع الفساد الإداري والسياسي، لذا فهناك من يقترح تعريفا للفساد يرتبط بطبيعة العملية السياسية وتوزيع السلطة، فروبرت كليتغارد Robert Klitgaard يحدد دينامية الفساد وفق معادلة رياضية كالتالي: الفساد= الاحتكار monopoly + السرية discretion -المحاسبة accountability (Klitgaard, 1998).

وحسب منظمة الشفافية الدولية فالفساد السياسي يقترن بالفقر او يترتب عليه توسع الفقر، وحسب تقرير المنظمة فإن الفساد بمختلف أبعاده (الإداري والسياسي) هو أكبر التحديات للحكم الراشد أو الجيد. (منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2006)فهناك بيئات حاضنة ومشجعة للفساد، حيث ترتبط المؤسسات الضعيفة بشيوع الفساد فيها، لذا فاقتراب الحكمانية Governance يقترح معالجة الفساد عن طريق ترشيد الحكم والسلطة عن طريق ضبط الموارد وتقليل حوافز الفساد، ومن هنا فكثرة و تعدد الوصفات العلاجية للفساد جعلت الحكمانية مفهوما واقترابا يبتعد عن الدقة العلمية ليقع في المعيارية وأحد البرامج السياسية لليبرالية الجديدة، من خلال مؤسساتها الدولية ذات النفوذ العالمي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

البعد الإيديولوجي لمفهومي الفساد والحكم الجيد:

يكتسي هذين المفهومين في الخطابات العلمية والسياسية، معنيين مختلفيين، فهناك على مستوى الخطاب الاكاديمي، حيث تجرد المفاهيم من الجوانب المعيارية، لتنصب على الوصف والتحليل. يعبر المفهومان عن وجهي عملة واحدة، لبنية السلطة، وعلاقات القوة في سياقات مختلفة

والقواعد التي تحكم العملية السياسية برمتها، أما في الخطاب السياسي فيختلف استعماله بين الدول المانحة والدول التي تتلقى المساعدات على سبيل المثال، بين الخطاب العالم ثالثي والخطاب الغربي. فهذين المفهومين خصوصا الحكم الجيد تبلور في إطار صياغة جديدة للإصلاح في برامج المساعدات الدولية للدول النامية، وفي برامج التصحيح الهيكلي، وهو يعكس ضمنيا الفرضية الليبرالية حول دور الدولة المحايد الذي يضمن السير الحسن للعملية الاقتصادية، وهذا ما نلاحظه في الدراسة التي نشرها البنك الدولي عام 1986 والتي تحمل عنوان" الاقتصاد السياسي للإصلاح في إفريقيا جنوب الصحراء"، أنه يعكس التغير في الخطاب من التركيز على توزيع الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص، إلى ضرورة إصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية، وفي الجهاز الإداري للدول (Gulhati, 1986).

ثم أخذ البعد الإيديولوجي يتوضح أكثر نحو إعطاء وصفة ديمقراطية ليبرالية للدول التي تعاني من التخلف والفساد، لتؤكد على أن الحكم الجيد هو نظام حكم سياسي محدد، يتميز بالخصائص والمواصفات المحددة في تقارير المؤسسات المالية الدولية، وحيث يتمتع المجتمع المدني باستقلالية عن الدولة ومشاركة الدولة في تحديد الأولويات و توزيع الموارد، وهذه النقطة تعكس وجهة نظر نخبة من علماء السياسة الغربيين الذين وجهوا الدراسات السياسية نحو جملة من المصطلحات التي ترمي إلى تفسير تقدم أو تعثر العملية الديمقراطية وموجة الديمقراطية أمثال لاري دايموند، خوان لينتز، ومارتن ليبست وغيرهم بجملة من الشروط الاقتصادية. ويتوضح البعد الايديولوجي في مفهوم الحكم الجيد، فمضمون المصطلح أن الحكم الديمقراطي هو النظام الجيد، وما عداه، يعكس أنظمة مارقة ومنحرفة وفاسدة وفاشلة وغير فعالة تنمويا، أو دول تنتمي إلى محور الشر والفساد، إنه خطاب إثنومركزي للديمقراطية الغربية، يعيد تكريس مقولات المدرسة التنموية الغربية في الستينيات حول تصنيف الأنظمة في العالم وفق درجة التحديث حسب شيلز، والذي يرى بأن كل الأنظمة تسعى نحو هدف واحد، هو أن تصبح عصرية، وهو ما يعني حسبه: أن تكون هذه الدول: "ديناميكية و ديمقراطية ومساواتية"، تستجيب لقوانين العلم، ومتقدمة اقتصاديا، ذات سيادة، وتأثير على المستوى الدولي، ويرى شيلز أن هذه الغايات لا تتوفر إلا في نموذج موجود وهو نموذج الديمقراطيات الغربية (Shils, 1960, P.92).

ومن حيث القيمة النظرية للمفهومين لا سيما الحكم الجيد، لا يخلوا الأمر من جدل حول القيمة التفسيرية للمصطلح الخاص بالحكم الجيد كمدخل لمحاربة الفساد، فهذا المفهوم، من منظور رفض التبعية Dependency، يحاول أن يتجاهل السبب الرئيسي لوجود تخلف بنيوي، وهيكلة وظيفية للفساد، ضمن توزيع لأدوار على المستوى الدولي، في ظل نظام اقتصادي دولي يتسم بالتبعية والتبادل غير المتكافئ (Shivji, 2003, P.P 03.05)، كما يغفل خطاب الحكم الجيد مسألة تدخل الدول الكبرى في الشؤوون الداخلية للدول الضعيفة لا سيما في إفريقيا و أمريكا اللاتينية و منطقة الشرق الأوسط، و تشجيع الصراعات المحلية، باستهداف دول ومناطق بعينها تعتبر مناطق نفوذ حيوية للدول العظمى، وتحالف هذه الدول مع أنظمة فاسدة وكليبتوقراطية. ففي ذروة الحرب الباردة أيدت

الولايات المتحدة الأميركية الدول الدكتاتورية العسكرية في أميركا اللاتينية، وقضت على الحكم المنتخب لنظام ألندي في الشيلي، وفي الثمانينيات قامت بدعم الدكتاتوريات في الفيليبين، وإشعال الحروب الأهلية وإثارة الانقلابات للإطاحة بحكم أي نظام معارض للمصالح الاقتصادية للشركات الاميركية (جون، 2012). كما يرى الباحث الهندي ان العوائق الفعلية للحكامة لا تقتصر على الفساد، فاهم عائق للحكامة الجيدة هو محدودية الموارد الاقتصادية والبشرية والتقنية مما يحول دون تطبيق البرامج والسياسات، وهناك عامل التدخل المباشر وغير المباشر في تنفيذ القرارات السياسية، سواء من قبل القوى الخارجية او من قبل جماعات الضغط الداخلية، وهناك عامل الكلفة الزائدة للإلزام بالسياسات الحكومية مما يجعلها غير قابلة للتنفيذ او تكون نتائجها غير مجدية في المحصلة.

ومن ناحية واقع السياسة الدولية، أصبح الحكم الجيد ضمن خطاب ومضامين برامج المشروطيات السياسية والاقتصادية من قبل المؤسسات الدولية، فهو مشروط بإطار سياسي هو الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان وفق المنظور الغربي، وبحسب الخطاب الإعلامي والسياسي للهيئات الدولية ومراكز البحث المرتبطة بالمؤسسات الدولية، مثل منظمة التعاون والتنيمة الاقتصادية OCDE، والهيئات التابعة للأممم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتبرر ذلك بأن الأنظمة الديمقراطية توفر مناخا ملائما للتطور الاقتصادي والاجتماعي حسب أنصار خطاب الحكم الجيد لكن هذا التصور النظري والإيديولوجي حول ارتباط الحكم الجيد بالديمقراطية الليبرالية ومحاربة الفساد، لا تثبته الدراسات الامبيريقية، والاستقراء التاريخي، فلا وجود لعلاقة ارتباطيه ذات توجه خطي وسببي مباشر بين الديمقراطية والتقدم الاقتصادي، أو أن الديمقراطية ستؤدي على المدى المنظور إلى الحكم الجيد وإلى انطلاق التنمية الاقتصادية، رغم أن الديمقراطية قد تؤدي وتشجع على التنمية الاقتصادية، أو بتعبير فريد زكريا : ان الدول الغنية في الغالب هي دول غنية ومتطورة (زكرياء، 2003)، ففي دراسات للاين lane وأرسونErsson أثبتا بان العلاقة بين التقدم الاقتصادي والدمقرطة ضعيفة أو منعدمة في المستوى القصير، وذات علاقة إيجابية على المدى الطويل (Lane, 2003).فمسالة التطور الاقتصادي والتنمية هي مسألة انضباط أكثر مما هي مسألة ديمقراطية، حسب وجهة نظر رئيس سنغافورة السابق لين كوان يو، ووجهة النظر هذه ترى أن هناك فرقا بين طبيعة الحكم وكيفية الحكم، فهناك الدول التسلطية الأكثر عقلانية من الدول التي توصف بالديمقراطية.

لكن دراسات الفساد والتحول الديمقراطي انتهت الى مسألة جودة الحكم Governance quality وجودة المخرجات، كمسألة مهمة اكثر من مسالة التصميم القانوني والدستوري ومبادئ حكم القانون واستقلالية القضاء كمداخل مهمة لمحاربة الفساد، وتعزيز الحكم الجيد. حيث ترى سوزان روز إيكرمان أن "الديمقراطية (لوحدها) لا تضمن دائما محاربة الفساد والحكم الجيد، إلا إذا تم تقديم سبل بديلة للإحتجاج واعطت الموظفين حوافز للأمانة" (سوزان، 2003، ص. 225).أي ان معالجة الفساد الجوهرية تكمن في تعديل الحوافز، ووجود مقدار معتدل من الأمان والثقة، فحوافز الفساد

قد تظل قائمة حتى مع وجود حكومة إصلاحية كما ترى إيكرمان، وحتى في الدول الديمقراطية قد تتحول الحكومة بدورها الى موقع لتقاسم المغانم، وتنافس على الرشاوي، بينما في النظم التسلطية فحين يكون الفساد واقعا في هرم السلطة فنتحدث عن حكومة نهب او نظام كليبتوقراطي، وبين هذين الحدين، قد تتعايش الأنظمة السياسية مع عدة أنماط من الفساد المنتشر سواء على مستوى النخب او على المستويات الدنيا والمتوسطة من الهرميات الادراية، وحين يتحول الفساد الى ثقافة شعبية، او ما يسمى بالفساد الوبائي (سوزان، 2003، ص. 225).

خاتمة:

إن طروحات الحكامة والحكم الراشد ذات الخلفية الليبرالية الأكثر رواجا، تربط قضية فشل التنمية بمشكلة انتشار الفساد على مستوى النخب ووجود ثقافة فساد منتشرة بين الجماهير، وأن مسار التنمية لا بد أن يتبع وصفة محددة للحكم الجيد، من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية، وهو ما تجلى في منشورات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبقية الهيئات الأممية، لكنه يخفي عوامل أخرى لنشوء الفساد وعدم القدرة على مواجهته، من خلال بقاء بنية حوافز الفساد، كما أنها تعيد إنتاج نفس الخطأ الاثنومركزي لخطاب التنمية في الستينيات والخمسينيات والمكرس لتصور النموذج الخطي وأحادية مسار التنمية، فمقولة الحكم الجيد تطرح كخطاب معياري أكثر منه خطاب علمي، لأنه يغفل السياقات الاجتماعية والثقافية والتي تتحدد على أساسها أساليب وأنماط مختلفة للحكامة Governance، تكون فعالة وأكثر نجاعة في تقليص سلوكات الفساد المضرة بالعملية التنموية في المجتمعات عبر العالم، وهي نماذج حكامة غير ليبرالية: نموذج الحكامة في الصين، في سنغافورة، ماليزيا، او من خلال نماذج متنوعة للديمقراطية والحكامة الديمقراطية. كما أن هذا الخطاب يغفل مسألة توزيع الموارد والعدالة التوزيعية في تعميق أو الحد من الفساد.

المراجع:

1. جون بركنز، الاغتبال الاقتصادي للأمم: اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة: مصطفى الطناني، عاطف معتمد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.
2. زكريا, فريد .مستقبل الحرية؛ الديمقراطية الضيقة الآفاق في الداخل والخارج، بيروت: الدار العالمية للطباعة للطباعة والنشر والتوزيع, 2003.
3. سوزان روز اكرمان، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب والإصلاح، ترجمة: فؤاد سروجي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003. ص 225.
4. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2006، www.transparency.org.
5. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2006، www.transparency.org.
6. Agnes Pouillaud, La Bonne Gouvernance: dernière ne des modèles de development, Apercus de la Mauritanie,

7. Alatas, Hussein. Corruption: Its Nature, Causes, and Functions. Avebury, 1990.
8. Chang, Eric, and Miriam A. Golden. "Sources of Corruption in Authoritarian Regimes*." Social Science Quarterly 91, no. 1 (2010): 1–20.
9. Dwivedi O. P. "good governance" in: Kurian, George T., James E. Alt, Simone Chambers, Geoffrey Garrett, Margaret Levi, and Paula D. Mcclain. The Encyclopedia of Political Science Set. CQ Press, 2010.
10. Giglioli, M. F. N. "Plutocracy and Pluto-Democracy: The Pervasive Power of Wealth in Modern Society as Polemics and Social Science." Governing Diversities: Democracy, Diversity and Human Nature, n.d., 55–66. Accessed February 17, 2015.
11. Governance as multidimensional concept.
12. Harm, Christian, and Joshua Charap. Institutionalized Corruption and the Kleptocratic State. International Monetary Fund, 1999. https://ideas.repec.org/p/imf/imfwpa/99-
13. John books, Political corruption,
14. Josef Nay, "Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis," American Political Science Review. 61:2 (June, 1967), p. 417

Josef Nay, "Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis," American Political Science Review. 61:2 (June, 1967), p. 417

15. Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues." Hague Journal on the Rule of Law 3, no. 02 (2011): 220–46.
16. Kaufmann, Daniel, and Aart Kraay. "Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?" The World Bank Research Observer 23, no. 1 (2008): 1–30.
17. Klitgaard, Robert. Controlling Corruption. Univ of California Press, 1988.
18. Lambsdorff, Johann Graf. "Corruption Perceptions Index 2004." Global Corruption Report, 2005, 233–38.
19. Lane, Jan-Erik, and Svante O. Ersson. Democracy: A Comparative Approach. Psychology Press, 2003.
20. Liesbet, Hooghe, and Marks Gary. "Unraveling the Central State, but How? Types of Multi-Level Governance." American Political Science Review 97, no. 02 (2003): 233–43.
21. Mark E Warren, 2006, "Political Corruption as Duplicitous Exclusion", Political Science and Politics, Vol 37, No 4, pp 803-807.

22. Mény, Yves, and Louis de Sousa. "Corruption: Political and Public Aspects." International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences 3 (2001): 2824–30.
23. Mesquita, Bruce Bueno de, Alastair Smith, Randolph M. Siverson, and James D. Morrow. The Logic of Political Survival. MIT Press Books. The MIT Press, 2005.
24. Rose-Ackerman, Susan. "Corruption." In: Readings in Public Choice and Constitutional Political Economy, 2008, 551–66.
25. Shils, Edward. "Political Development in the New States." Comparative Studies in Society and History 2, no. 03 (1960): 265–92.
26. Shivji, Issa G. "Good Governance, Bad Governance and the Quest for Democracy in Africa: An Alternative Perspective." Plenary Lecture at Nordic Africa Days, Uppsala, Nordiska Afrikainstitutet, 2003, 3–5.
27. United Nations, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. What is good Governance? http://www.unescap.org/pdd.
28. United Nations, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. What is good Governance? http://www.unescap.org/pdd.